

الاغتراب والمؤامرات

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

في سياق جهوده الدؤوبة للهيمنة على الاغتراب اللبناني وتدجينه والتي بدأت بشكل وقح ومكشوف منذ العام ١٩٩٠ مع خلق وزارة المغتربين، بدأ الحكم في لبنان مؤخراً باتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية لمد خيوط أخطبوطه إلى بلاد الانتشار بالتنسيق الكامل مع رموز ومراجع اغترابية متعاونة معه ومستفيدة من مخططاته على المستوى الفردي. إنه وبعد المؤتمر الذي عُقد في لبنان في شهر أيار الماضي تحت مظلة وزارة المغتربين وقاطعته الغالبية العظمى من المغتربين وصدرت عنه مقررات بعيدة عن هموم وتطلعات الاغتراب، علماً أن بعض المشاركين فيه أبدوا إستهجانهم لإعلان مقررات ختامية معدة سلفاً، بعد ذلك بدأ الحكم في الأسبوع الماضي حملة مسعورة لتنفيذ المقررات السرية للمؤتمر هذا وفي مقدمها إعادة ترميم الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم على نفس الأسس التي دُجنت من خلالها معظم الأحزاب اللبنانية في الوطن المحتل.

نشير هنا للتذكير فقد، أن السواد الأعظم من الأحزاب في الوطن المحتل جُمعت بقدرة قادر في بوتقة واحدة بعد أن جُعِلَ كل حزب منها أحزاب وولي لرئاستها من هم على استعاد تام لخدمة مخططات النظام القائم وراعيه الإقليمي. الأحزاب هذه وإن حملت أسماء مختلفة فإنها بالواقع تتكلم لغة واحدة هي لغة التبعية والانبطاح وقد أصبحت تجمعات مُغربة عن قواعدها الشعبية هدفها اللبنانيين وتغريبهم عن قضيتهم. لقد أصبحت تجمعات مُغربة عن قواعدها الشعبية هدفها الأوحى الترويج لمخططات الوالى المحتل، وإن اللبناني المؤمن بلبنان الهوية والسيادة والتاريخ، المتتبع لأشطة الأحزاب اليمينية بالتحديد فإنه يصاب بالانقز وهو يقرأ التصريحات الطروادية التي يدلي بها قادة هذه الأحزاب المتعامين عن هويتهم وهوية أحزابهم وتاريخها النضالي والأمتلة كثيرة نخجل بالواقع من ذكرها.

إن ما يسعى إليه أهل الحكم في لبنان ومن يقف ورائهم هو جعل الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم حزب على شاكلة الأحزاب اللبنانية في الوطن المحتل، فهل هذا ما يريده لبنانيو الاغتراب؟ وهل المغتربون هؤلاء على علم ببنود مشروع القانون الخاص بالجنسية الذي أعده وزير الداخلية ميشال المر مؤخراً وحوله إلى مجلس الوزراء في منتصف الشهر الماضي لإقراره؟ إن قانون المر هذا يحرم المغترب من جنسيته اللبنانية بشكل وقح ويعطيه بديلاً عنها مسمى "مواطن مغترب" مجرد من كافة حقوقه بالمواطنة وخصوصاً الحق في

الترشيح والتصويت، وإن أراد استعادة الجنسية عليه هو وكل أفراد عائلته الإقامة الدائمة في لبنان لمدة سنة بعدها يحق لهم التقدم بطلب الاستعادة، نعد التقدم بطلب الاستعادة فقط. السؤال هنا لمن سيقدم الطلب، ومن هي الجهة التي ستتخذ القرار بشأنه، وهل بإمكان ملايين المغتربين ترك أوطانهم الثانية ومع عيالهم للإقامة في لبنان المحتل لمدة سنة بظل وضع اقتصادي خانق ليحق لهم بعد ذلك التقدم بطلب لاستعادة جنسيتهم وجنسية أجدادهم؟ علماً أن الجنسية هذه أعطيت ودون وجه حق وبيوم واحد عام ١٩٩٤ لنصف مليون غريب؟ نشير هنا إلى أن أعداداً كبيرة من المغتربين الذين عادوا إلى لبنان مؤخراً لم يتمكنوا من الاستمرار من الإقامة هناك بسبب الأوضاع الصعبة على كافة الأصعدة ورجعوا خائبين إلى مغترباتهم.

إنه وحتى كتابة هذا المقال لم يكن بعد أي من المراجع التي شاركت في مؤتمر المغتربين الأخير، وخصوصاً من ترأس منهم لجان، قد كلف نفسه واستنكر مشروع المر للجنسية، والحال نفسه ينطبق على المهيمنين على ألقاب الجامعة الثقافية العائشيين بعقلية الأربعينات. إن أي محاولة لأهل الحكم اللبناني تهدف إلى ترميم الجامعة الثقافية في العالم على نفس القاعدة التي دجنت من خلالها الأحزاب اللبنانية لن ترى النور وسوف تقتصر على أصحاب المصالح من المغتربين الذين يوالون من يخدم مصالحهم ويؤمن لهم المنفعة والوجاهة دون أية اعتبارات أخرى لها علاقة بحقوق وآمال وتطلعات المغتربين.

أما أولئك الذين ما يزالون يتاجرون بالجامعة عن معرفة أو جهل لا فرق، ويستعملون ألقابها وكأنها أملاكاً ورثوها عن آباءهم نناشدهم العودة إلى الينابيع الوطنية والعمل بتجرد من أجل إعادة بناء جامعة جديدة وطنية لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالنظام القائم في لبنان، جامعة تمثل المغتربين وتحمل همومهم وتناضل من أجل قضية لبنان العادلة، جامعة تؤمن بلبنان السيد الحر المستقل، لبنان ال ٦٠٠٠ سنة تاريخ وحضارة، لبنان ال ١٠٤٥٢ كلم مربع، لبنان الهوية المميزة والرسالة والتعايش.

إن الاغتراب متعطش لعودة الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، ولكنه ضد عودتها عن طريق أهل الحكم في لبنان وبواسطة رموزهم الاغترابية لتكون جامعة على شاكلة الأحزاب اللبنانية في الوطن المحتل. كما أنه ضد عودة جامعة كتلك التي كانت قائمة سابقاً على الفوضى والمساومات والمصالح الشخصية والزعامات والألقاب دون أن يكون لها مواقف وطنية واضحة وشجاعة من القضايا الوطنية. إن الاغتراب بحاجة إلى جامعة تجمع ولا تفرق، تشهد للحق وليس للباطل، هويتها لبنانية و فقط لبنانية، تدافع عن السيادة والكرامة والكيان والهوية والاستقلال، لا تساوم ولا تتزلف، فمن له آذان فليسمع.